مركز حمورابي

Hammurabi

الاقتصاد الحربي الروسي يواجه قيوده القصوى - موسكو تعاني من نقص في الأسلحة الرئيسية وتسعى جاهدة لتعبئة المزيد من الموارد والقوى العاملة

الاقتصاد الحربي الروسي يواجه قيوده القصوى - موسكو تعاني من نقص في الأسلحة الرئيسية وتسعى جاهدة لتعبئة المزيد من الموارد والقوى العاملة

بقلم: مارك آر ديفور، وألكسندر ميرتنز
ترجمة: صفا مهدي/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
29 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

الآن بعد عودة دونالد ترامب لتولي فترة رئاسية ثانية في الولايات المتحدة أصبح تقييم الحالة الحقيقية لاقتصاد الحرب الروسي أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويرى مستشارو ترامب أن على أوكرانيا السعي لتحقيق السلام بأي وسيلة ممكنة "لوقف إراقة الدماء"، وهذه الرؤية تتضمن ضمنيًا الاعتقاد بأن روسيا تمتلك القدرة على مواصلة الحرب لسنوات طويلة، لكن عند التدقيق في الأدلة يتضح أن الادعاء بقدرة روسيا على الصمود والانتصار لا يصمد أمام الحقائق.

لقد أثارت مرونة الاقتصاد الروسي الظاهرة حيرة العديد من الاستراتيجيين الذين توقعوا أن تؤدي العقوبات الغربية إلى شل قدرة موسكو على مواصلة حربها ضد أوكرانيا، ورغم ذلك لا تزال روسيا تصدر كميات كبيرة من النفط والغاز وسلع أخرى، نتيجة للتحايل على العقوبات واستغلال الثغرات التي صممها صناع القرار الغربيون للحفاظ على تدفق الموارد الروسية إلى الأسواق العالمية، حتى الآن سمحت الإدارة الاقتصادية الذكية بقيادة محافظ البنك المركزي الروسي (إلفيرا نابيولينا) للكرملين بالحفاظ على استقرار نسبي للنظام المالي.

من النظرة الأولى تبدو الأرقام الاقتصادية الروسية قوية بشكل لافت ففي عام 2023، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 3.6%، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 3.9% في عام 2024. كما انخفض معدل البطالة من حوالي 4.4% قبل الحرب إلى 2.4% في ايلول، علاوة على ذلك وسعت موسكو قواتها المسلحة وصناعاتها الدفاعية، حيث أضافت أكثر من 500,000 عامل إلى قطاع الدفاع، وحوالي 180,000 إلى القوات المسلحة وآلافًا آخرين إلى التنظيمات شبه العسكرية والخاصة.

ووفقًا للتقارير زادت روسيا إنتاجها من قذائف المدفعية إلى ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 3 ملايين قذيفة سنويًا، بجانب تصنيع القنابل الانزلاقية والطائرات المسيّرة على نطاق واسع.

---

* Marc R. DeVore and Alexander Mertens, Russia's War Economy Is Hitting Its Limits Key weapons are running out as Moscow tries to mobilize ever more labor and resources, Foreign Policy, November 14, 2024.

رغم هذه الإنجازات يواجه اقتصاد الحرب الروسي مأزقًا متزايدًا فقد أصبحت المؤشرات على أن البيانات الرسمية تخفي ضغوطًا اقتصادية شديدة نتيجة الحرب والعقوبات أكثر وضوحًا، وبغض النظر عن عدد العمال الذين يحاول الكرملين توجيههم إلى الصناعات الدفاعية، فإنه لا يستطيع زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية لتعويض الخسائر الهائلة في ساحة المعركة. فحاليًا يُعتقد أن نصف القذائف المدفعية التي تستخدمها روسيا في أوكرانيا مصدرها مخزونات كوريا الشمالية، ومع حلول النصف الثاني من عام 2025، يُتوقع أن تواجه روسيا نقصًا حادًا في عدة أنواع من الأسلحة.

من أبرز العقبات التي تواجه روسيا في مجال التسلح عدم قدرتها على إنتاج بدائل كافية للمدافع ذات العيار الكبير، ووفقًا لتحليل الباحثين المعتمد على مصادر مفتوحة تخسر روسيا أكثر من 100 دبابة وحوالي 220 قطعة مدفعية شهريًا في المتوسط. ويتطلب تصنيع براميل الدبابات والمدفعية استخدام مكابس دوارة ضخمة يصل وزن الواحد منها إلى 20-30 طنًا، وتستطيع إنتاج حوالي 10 براميل فقط شهريًا، وتملك روسيا مكبسين فقط من هذا النوع.

بعبارة أخرى تفقد روسيا حوالي 320 برميلاً لدباباتها ومدفعيتها شهريًا، لكنها تنتج 20 برميلاً فقط، وتفتقر الصناعة الروسية إلى المهارات اللازمة لتصنيع المكابس الدوارة بينما يهيمن على السوق العالمي لهذه المعدات شركة نمساوية واحدة هي GFM، من غير المرجح أن تتمكن روسيا من الحصول على مكابس إضافية أو زيادة معدل إنتاجها كما أن كوريا الشمالية وإيران لا تمتلكان مخزونات كافية من البراميل البديلة المناسبة، ولن يكون بالإمكان تجاوز أزمة البراميل إلا إذا قررت الصين تزويد روسيا بمخزونها الخاص.

لإعادة تزويد قواتها بالمعدات لجأت روسيا إلى تفكيك براميل الدبابات والمدافع من المخزونات الكبيرة التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذه المخزونات تقلصت بشكل كبير منذ بداية الحرب، وبناءً على المعدلات الحالية لفقدان المعدات في ساحة المعركة وإعادة استخدام المخزونات ومستوى الإنتاج، يبدو أن روسيا ستواجه نفاد براميل المدافع بحلول عام 2025.

تستهلك روسيا أسلحة أخرى بمعدلات تفوق بكثير قدرتها على الإنتاج، فقد وثّق الباحثون باستخدام المصادر المفتوحة خسارة ما لا يقل عن 4,955 مركبة قتال مشاة منذ بداية الحرب، أي بمعدل 155 مركبة شهريًا وفي المقابل تنتج شركات الدفاع الروسية حوالي 200 مركبة سنويًا، أي ما يعادل 17 مركبة شهريًا مما يجعل الفارق كبيرًا بين الخسائر والإنتاج. وبالمثل فإن إنتاج روسيا الموسّع من قذائف المدفعية والذي يبلغ 3 ملايين قذيفة سنويًا، لا يلبي احتياجات الاستهلاك الحالي على الجبهات، وعلى الرغم من أن هذا الاستهلاك أقل من 12 مليون قذيفة أطلقتها القوات الروسية في عام 2022، فإنه لا يزال أعلى بكثير من قدرة الصناعة الروسية على الإنتاج.

لا يمكن تحديد الموعد الدقيق لنفاد كل نوع من المعدات لكن من الواضح أن الكرملين يواجه صعوبة كبيرة في تأخير هذا اليوم، مع وصول الاقتصاد الروسي إلى حالة التوظيف الكامل، تواجه شركات الدفاع صعوبات متزايدة في جذب العمالة. ومما يزيد الوضع تعقيدًا أن هذه الشركات تتنافس مع القوات المسلحة الروسية

نفسها، التي تحتاج إلى تجنيد 30,000 جندي جديد شهريًا لتعويض الخسائر البشرية، لهذا الغرض تقدم القوات المسلحة مكافآت توقيع كبيرة وزيادات كبيرة في الرواتب مما أجبر شركات الدفاع على رفع الأجور إلى خمسة أضعاف، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 8.68% في تشرين الأول.

المفارقة أن العوامل التي تحد من قدرة روسيا على مواصلة الحرب تجعل من الصعب عليها أيضًا التوصل إلى السلام، ويعتمد الأداء الاقتصادي الروسي الذي يتسم بانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور، بشكل كبير على ما يعرف بـ"الكينزية العسكرية". أي أن الإنفاق العسكري الهائل والذي لا يمكن استمراره على المدى الطويل، يدعم التوظيف والنمو بشكل مصطنع، ومع ذلك فإن غالبية الوظائف الجديدة ترتبط بالقطاع العسكري وتقدم القليل من الفائدة للاقتصاد المدني، الذي يعاني معظم قطاعاته من نقص حاد في العمالة.

ارتفعت نفقات الدفاع رسميًا إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا ومن المتوقع أن تستهلك أكثر من 41% من ميزانية الدولة العام المقبل، ولكن الحجم الفعلي للإنفاق العسكري أكبر من ذلك بكثير. فالقوات الأمنية الداخلية التي يبلغ عدد أفرادها نحو 560,000 والكثير منهم تم نشرهم في الأراضي الأوكرانية، يتم تمويلها خارج ميزانية الدفاع كما هو الحال مع الشركات العسكرية الخاصة التي ظهرت في أنحاء روسيا.

تقليص الإنفاق الدفاعي الهائل في روسيا سيؤدي حتمًا إلى ركود اقتصادي إذا قرر الكرملين خفض حجم القوات المسلحة إلى مستويات مستدامة، وسيواجه عدد كبير من المحاربين القدامى المصابين بصدمات نفسية والعمال في قطاع الدفاع والذين يتقاضون رواتب مرتفعة، خطر البطالة. تجارب الدول الأخرى، وخاصة الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، تشير إلى أن تسريح أعداد كبيرة من الجنود والعمال العسكريين قد يسبب اضطرابات سياسية.

يُضاف إلى ذلك أن الركود الاقتصادي المتوقع سيكون أكثر حدة بسبب تقلص الاقتصاد المدني الروسي ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الحرب، فالنفقات الدفاعية العالية أدت إلى ارتفاع الأجور وجذب العمالة من القطاعات المدنية نحو القطاع الدفاعي، كما أن السياسة النقدية للبنك المركزي الروسي التي رفعت أسعار الفائدة إلى 21% جعلت من الصعب على الشركات غير الدفاعية الحصول على التمويل اللازم للتوسع، ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد المدني المتقلص لن يكون قادرًا في مرحلة ما بعد الحرب على استيعاب العمالة التي ستتخلى عنها القطاعات العسكرية والدفاعية.

يجد القادة الروس أنفسهم أمام مجموعة معقدة من الخيارات الصعبة التي صنعوها بأنفسهم، فمن جهة، لا تستطيع روسيا مواصلة الحرب الحالية إلى ما بعد أواخر عام 2025، عندما يُتوقع نفاد أنظمة الأسلحة الرئيسية. ولكن التوصل إلى اتفاق سلام يطرح مجموعة مختلفة من المشاكل، حيث يتعين على الكرملين الاختيار بين ثلاث خيارات غير مرغوب فيها، إذا قلصت القوات المسلحة والصناعات الدفاعية فإنها ستؤدي إلى ركود اقتصادي قد يهدد استقرار النظام. أما إذا قرر صانعو السياسات الروس الإبقاء على مستويات مرتفعة من الإنفاق

الدفاعي وجيش متضخم زمن السلم، فإنهم سيخنقون الاقتصاد الروسي مما يؤدي إلى إزاحة القطاع المدني وعرقلة النمو، وبالنظر إلى تجربة الاتحاد السوفييتي الذي شهد الانهيار لأسباب اقتصادية مماثلة من المحتمل أن يسعى القادة الروس لتجنب هذا المصير.

هناك خيار ثالث رغم ذلك، قد يبدو مغريًا: بدلاً من التسريح أو تحمل الإفلاس، قد يلجأ القادة الروس إلى استخدام جيشهم للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لدعمه – بمعنى آخر، استخدام الغزو أو التهديد به لتمويل الجيش.

وهناك سوابق عديدة لهذا الخيار في عام 1803، أنهى الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت 14 شهرًا من السلام في أوروبا لأنه لم يكن قادرًا على تمويل جيشه من الإيرادات الفرنسية وحدها، ورفض أيضًا تسريحه. وبالمثل في عام 1990، غزا الزعيم العراقي صدام حسين الكويت الغنية بالنفط لأنه لم يكن قادرًا على تمويل جيشه الذي يبلغ عدده مليون جندي، ورفض تقليص حجمه، في كلتا الحالتين بدا وهم الغزو جذابًا للحفاظ على مؤسسات الدفاع الضخمة دون الحاجة إلى دفع تكاليفها.

قد تتبع روسيا مسارًا مشابهًا حيث تستغل جيشها الموسّع لاستخراج المكاسب من الدول الأخرى، ورغم أن روسيا تواجه نقصًا في أنظمة الأسلحة الأساسية لشن حرب شاملة على أوكرانيا، إلا أن قواتها ستظل قادرة على القيام بأعمال عدوانية محدودة، ويمكن بسهولة تصور كيفية تطبيق روسيا لهذه السياسة.

فقد تم اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في البحر الأسود ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة المعترف بها دوليًا لكل من أوكرانيا وجورجيا ومع انشغال الدول الغربية بأولويات أخرى، قد تجدد روسيا عدوانها ضد أوكرانيا للسيطرة على مواردها الزراعية والغازية والثروات المعدنية النادرة، وأخيرًا قد تلجأ روسيا إلى التهديد بالقوة بدلاً من القتال الفعلي لإجبار الدول الأوروبية على رفع العقوبات أو الإفراج عن الأصول الروسية المجمدة أو إعادة فتح خطوط أنابيب الغاز والنفط.

هناك دروس مهمة يمكن استخلاصها:-

أولاً: لا يمكن للاقتصاد الروسي أن يدعم الحرب ضد أوكرانيا إلى ما لا نهاية، فاختناقات العمالة والإنتاج ستؤدي إلى هزيمة روسيا إذا استمر دعم حلفاء أوكرانيا لها حتى النصف الثاني من عام 2025، وعلى عكس الأسطورة القائلة بموارد روسيا اللامحدودة فإن جيوش الكرملين ليست بمنأى عن الهزيمة، ومع ذلك فإن هزيمة روسيا تتطلب مستوى من الصبر والالتزام الغربيين قد يفتقر إليه القادة الغربيون المترددون والسياسات الداخلية المتقلبة.

ثانيًا: إن وقف القتال الشامل في أوكرانيا لن ينهي مشاكل الغرب مع روسيا، فحجم القطاع العسكري الروسي يدفع الكرملين لاستخدام الجيش لاستخراج المكاسب من الدول المجاورة، أما البدائل – مثل التسريح وتحمل الركود الاقتصادي، أو تمويل جيش ضخم وصناعة دفاعية على نحو دائم – فتشكل تهديدات وجودية لنظام بوتين.

مهما انتهت الحرب الحالية، ستؤدي الحقائق الاقتصادية في روسيا إلى توليد أشكال جديدة من انعدام الأمن لأوروبا، وينبغي على صانعي السياسات البعيدي النظر التركيز على تخفيف هذه التهديدات المستقبلية، بالتوازي مع سعيهم لإنهاء الجولة الحالية من القتال في أوكرانيا.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة